

تعزير الحقوق والمسؤوليات المدنية في دارفور

كاثرين رايس

في أعقاب أحداث العنف التي اندلعت في مخيم كالما في دارفور، تم إطلاق مبادرة مشتركة بين الأمم المتحدة والجيش والشرطة والوكالات الإنسانية لتعزيز الحقوق والمسؤوليات المدنية بين النازحين داخلياً من أجل رفع المستوى الأمني في أنحاء المخيم والمناطق المحيطة به.

المخيم، وكذلك لفهم الفارق بين الوكالات الإنسانية والعسكرية والسياسية العاملة في المخيم. وقد استعان المشاركون، خاصة مجموعات الأقلية مثل النساء والشباب، بحلقات العمل للتركيز على واقع الحياة اليومية ومسؤوليات النازحين داخلياً في تعزيز الأمن داخل المخيم وعلى أطرافه. وكانت إحدى النتائج المهمة التي تمخضت عنها حلقات العمل هو التمييز بين دور الهيئات العسكرية والإنسانية الدولية العاملة في المخيم. ويعد توضيح هذه الأدوار المختلفة أمراً في غاية الأهمية لدعم أمن وسلامة مجتمع العاملين في المنظمات الإنسانية والذي يقوم على توفير خدمات مهمة داخل المخيم.

كذلك فقد جاءت هذه الحلقات كآليات داعمة لبرنامج الشرطة المدنية المجتمعية الطوعية التابعة للأمم المتحدة. ويضم مخيم كالما حالياً ثلاثة مراكز للخفارة الوطنية يعمل بها ١٧٢ متطوعاً من مجتمع المخيم ومهمتهم الإبلاغ عن الجرائم وتعزيز الرضا الجماعي لحيازة السلاح داخل المخيم. وقد حازت هذه الجهود على دعم شيوخ المخيم الذين طلب إليهم دعم متطوعي المخيم كأئمة طيبة على إرساء المسؤولية المدنية داخل المخيم.

وكان من أكبر النتائج التي حققتها حلقات العمل هو أنها زادت من إدراك الوكالات للحاجة الملحة للعمل مع الشباب الذين يمثلون هدفاً للعنف والتجنيد في الميليشيات المسلحة المتسربة داخل عدد من المخيمات في دارفور. وقد قام البرنامج الإجمالي التابع للأمم المتحدة لاحقاً بتمويل برنامج للتدريب المهني لشباب النازحين، وذلك لدعمهم في تولي أدوار قيادية.

كانت الإستراتيجية التي انتهجها فريق عمل مخيم كالما تمثل مجهوداً مشتركاً بين أفرادها للتركيز بصفة خاصة على دعم المسؤوليات المدنية في مخيمات النازحين داخلياً. ومنذ أن جعلت اليوناميد نفسها تواجداً دائماً لها على مدار الساعة داخل المخيم، تراجع بشكل حاد عدد البلاغات عن الأنشطة الإجرامية المرتكبة داخل المخيم والمنطقة المجاورة لها. ويتساوى مع ذلك في الأهمية الرسالة القوية التي ترسخت في وجدان مجتمع النازحين داخلياً والتي تفيد بأن أمنهم وسلامتهم بيدان من رفضهم للتهاون مع حمل السلاح والنشاط الإجرامي داخل المخيم.

النزاعات والعنف الجنسي والجسدي. ويتمثل الهدف في نشر رسالتين رئيسيتين: الأولى أن هدف البعثة من وجودها في المخيم هو العمل مع النازحين داخلياً وتنسيق الجهود مع الحكومة - وليس الإحلال محلها، وثانياً، أن للنازحين داخلياً الحق في الحماية والأمن، بيد أنه يجب عليهم العمل كذلك على الحفاظ على الطبيعة الإنسانية والمدنية للمخيم. ولهذه الرسالة الثانية أهميتها الخطيرة في مثل هذا المخيم المشحون سياسياً والذي عبر فيه الكثير من النازحين داخلياً عن استيائهم من الحكومة والحركات المسلحة المختلفة. وقد تؤدي أي توقعات زائفة بأن مسؤولية الأمن واقعة كلها على يد البعثة إلى تداعيات خطيرة وتظهر افتقاراً للمسؤولية الجماعية عن أمن المجتمع.

ينقسم سكان مخيم كالما البالغ عددهم ٩٢ ألف نسمة إلى ثمانية أقسام يتزعم كل منهم شيوخ تم تعيينهم من قبل النازحين أنفسهم ليكونوا ممثلين عنهم سواء عند العمل مع المجتمع الدولي أو من أجل الإدارة الداخلية للمخيم. ولا يوجد في المخيم هيئة للإدارة الدولية نظراً لأن الحكومة السودانية قد طلبت من مجلس اللاجئين النرويجي الرحيل من المخيم في إبريل ٢٠٠٦ وهؤلاء الشيوخ ليسوا هم الزعماء القبليين التقليديين لهؤلاء السكان، حيث تم اختيارهم من مجتمع النازحين أنفسهم لقدرتهم على الضغط على المنظمات المختلفة لتحقيق احتياجات ومصالح السكان، ول مهاراتهم في تحقيق النظام والاستقرار داخل المخيم. والكثير من الزعماء التقليديين لم يلقوا بالنازحين داخلياً في المخيم، ومن ثم توجب على النازحين تنظيم زعامات لهم بأنفسهم. وفي حين يحترم الكثير من النازحين داخلياً الزعامة التقليدية، إلا أنهم يتقنون بشيوخ المخيم في التعامل مع همومهم اليومية كنازحين. وهذا هو ما يجعل من هؤلاء الشيوخ الزعماء الأكثر أهمية بين النازحين داخلياً، وهو ما أدى إلى تغيير التقاليد الدارفورية في مفاهيم الزعامة القبلية.

حلقات العمل

ضم المشاركون في حلقة العمل، والتي جاءت في أعقاب عدد من حلقات التوعية الإعلامية التي تم تنظيمها تحت مظلة التفويض الممنوح لليوناميد، جماعات من زعماء وكبار المخيم، وممثلين عن الشباب والنساء، ومعلمين. و باعتبارهم الفئات الأكثر معاناة من الاستبعاد من عمليات صناعة القرار في المخيم، بدت استفادة الشباب والنساء كبيرة من الفرصة التي منحت لهم لفهم دور المجتمع الدولي وحقوقهم ومسؤولياتهم كنازحين داخلياً في عدم التسامح مع النشاطات الإجرامية داخل

يقع مخيم كالما على بعد ١٥ كيلومتراً من شرق نيالا وهي كبرى المدن التجارية في دارفور. وقد تم إنشاء المخيم في أواسط فبراير ٢٠٠٤ ليكون ملاذاً للنازحين الهاربين من أحداث العنف في أنحاء دارفور. إلا أن المخيم قد تحول مع مرور الوقت إلى مسرح للأنشطة الإجرامية، مع تزايد أعداد العناصر المسلحة داخل المخيم التي تتقاتل مع مجموعات مسلحة منافسة، ومع تزايد العنف الموجه ضد الأقليات في المخيم.

وكان العنف منتشرًا لفترة طويلة في المخيم، وكانت أخبار وجود أسلحة في المخيمات قد حدت بالحكومة إلى المسارعة بالتدخل في الكثير من المناسبات. وفي يوم الاثنين الموافق ٢٥ أغسطس ٢٠٠٨، اقتحمت قوات الأمن السودانية المخيم، مستهدفة، حسبما أعلنت، نزع أسلحة المقيمين الحائزين على أسلحة داخل المخيم والقبض عليهم. ورغم تضارب التقارير حول عدد الأشخاص الذين قتلوا أو أصيبوا، إلا أنه من الظاهر أن ما لا يقل عن ٤٧ شخصاً قد لقوا حتفهم أثناء هذه العملية كان من بينهم نساء وأطفال^١.

وقد حدثت هذه الحادثة باليوناميد (UNAMID) - العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ٢ - إلى أن تحقق لها وجوداً على مدار الأربع والعشرين ساعة في مخيم كالما وتسلط الضوء على الحاجة لتنسيق الجهود من قبل الأطراف السياسية والعسكرية والإنسانية لدعم الأنشطة الرامية لنزع الطابع السياسي من المخيم وتعزيز الشعور بالمسؤولية الجماعية عن الأمن بين النازحين داخلياً. وينبغي أن يكمل التواجد العسكري والشرطي في المخيم شرح لأدوار ومسؤوليات هذه الأجهزة بالإضافة إلى أدوار ومسؤوليات السكان الذين تحميمهم هذه الأجهزة. إن النزوح لفترات طويلة في المخيمات قد يولد شعوراً بين النازحين بأن أمنهم يمثل بصفة أساسية مسؤولية الوكالات الخارجية - الجيش والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية - ولكن الأمن في المخيم مرتبط أيضاً وبشكل معقد بمدى ما يبديه السكان من تسامح إزاء حمل الأسلحة والعنف السياسي داخل المخيم.

ومع انتشار قوات اليوناميد في المخيم جاءت الجهود المنسقة من أقسام مختلفة من البعثة لإقناع سكان المخيم بأنه برغم أن الحماية تمثل حقاً من حقوقهم، إلا أن هذا لا ينفي أنه تقع على عاتقهم مسؤوليات مدنية مهمة. وقد تم تشكيل فريق عمل من قبل شعبي الشؤون المدنية وحقوق الإنسان من البعثة، وتقود كلا الشعبتين عملية التوعية إلى جانب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ويتمثل هدف فريق عمل مخيم كالما في توفير حلقات العمل التي يمكن فيها لكافة الوكالات والنازحين داخلياً مناقشة تفويضات اليوناميد وشعبها المختلفة، والمبادئ التوجيهية بشأن النازحين داخلياً وفض

كاثرين رايس (kreyes68@yahoo.com) هي مسؤول الشؤون المدنية لدى اليوناميد وهي طالبة دكتوراة بقسم العلوم السياسية بيونيفرستي كوليدج لندن (UCL)، والآراء الواردة في هذا المقال تعبر عن رأي المؤلف ولا تعكس بالضرورة آراء اليوناميد.

http://tinyurl.com/AIKalma2008.١

٢. <http://www.un.org/Depts/dpko/missions/unamid/> بتاريخ مايو ٢٠٠٩، كان مجموع العاملين النظاميين في اليوناميد ١٦،٤٠٢ موظفاً، منهم ١٣،٢٨٦ من قوات الجيش، و ١٨٠ مراقباً عسكرياً، و ٢٩٣٦ ضابطاً في الشرطة، يدعمهم ٩٧٠ من الموظفين المدنيين الدوليين، و ٢١٤٧ من الموظفين المدنيين المحليين و ٣٢٤ متطوعاً تابعين للأمم المتحدة.